

مَنْ هُمْ رَوَاةُ الْحَدِيثِ فِي التَّوْقِيعِ الْمُبَارِكِ: (وَأَمَّا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجِعُوا فِيهَا إِلَى رَوَاةٍ حَدِيثِنَا)

2020-10-15 اللجنة العلمية

مَنْ هُمْ رَوَاةُ الْحَدِيثِ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ عَنِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَمَّا الْحَوَادِثُ فَارْجِعُوا فِيهَا إِلَى رَوَاةٍ حَدِيثِنَا

هذا الحديث رواه المحدث الحر العاملي في " وسائل الشيعة " عن المصادر التالية ، قال : ((وفي كتاب (إكمال الدين وإتمام النعمة) عن محمد بن محمد بن عصام عن محمد بن يعقوب ، عن إسحاق بن يعقوب قال :

سألتُ مُحَمَّدًا بْنَ عَثْمَانَ الْعُمَرِيَّ أَنْ يُوصَلَ لِي كِتَابًا قَدْ سَأَلْتُ فِيهِ عَنْ مَسَائِلَ أَشْكَلْتُ عَلَيَّ ، فوردَ التَّوْقِيعُ بِخَطِّ مَوْلَانَا صَاحِبِ الزَّمَانِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : أَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ أَرشِدَكَ اللَّهُ وَثَبَّتَكَ - إِلَى أَنْ قَالَ : - وَأَمَّا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجِعُوا فِيهَا إِلَى رَوَاةٍ حَدِيثِنَا ، فَإِنَّهُمْ حُجَّتِي عَلَيْكُمْ وَأَنَا حُجَّةُ اللَّهِ ، وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ الْعُمَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ ، فَإِنَّهُ ثَقْتِي وَكِتَابُهُ كِتَابِي .

ورواه الشيخ في كتاب (الغيبة) عن جماعة ، عن جعفر بن محمد بن قولويه وأبي غالب الزراري وغيرهما ، كلهم عن محمد بن يعقوب .

ورواه الطبرسي في (الإحتجاج) (مثله)) . [وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة 27: 140]

وقد صحح التوقيع المذكور جملة من علمائنا ، كالمحقق النراقي (قدس سره) ، الذي قال في كتابه " عوائد الأيام " ما نصه : ((وكذا ما رواه الصدوق في كمال الدين ، والشيخ في كتاب الغيبة ، والطبرسي في الإحتجاج ، والكشي في رجاله بالسند الصحيح العالي ، قال : سألتُ مُحَمَّدًا بْنَ عَثْمَانَ الْعُمَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يُوصَلَ لِي كِتَابًا قَدْ سَأَلْتُ فِيهِ عَنْ

مسائل أشكلت عليّ، فوردَ في التّوقيع بخطّ مولانا صاحبِ الزّمانِ عليه السّلامُ: (أما ما سألتَ عنه أرشدك الله ووفّقك) إلى أن قالَ : (وأما الحوادثُ الواقعةُ فارجعوا فيها إلى روايةِ حديثنا ، فإنّهم حجّتي عليكم وأنا حجّةُ الله) (عوائدُ الأيام : 442]

وأطلقَ عليه في موردٍ آخرِ التّوقيعُ الرّفيعُ ذاتِ الإسنادِ المتّصلِ، حيثُ قالَ: ((التّوقيعُ الرّفيعُ المرويُّ في كتابِ إكمالِ الدّينِ بإسنادِهِ المتّصلِ ، والشّيخُ في كتابِ الغيبةِ ، والطّبرسيُّ في الإحتجاجِ ، وفيها : (وأما الحوادثُ الواقعةُ فارجعوا فيها إلى روايةِ حديثنا ، فإنّهم حجّتي عليكم وأنا حجّةُ الله))) [المصدرُ السّابقُ : 532]

ونقلَ الشّيخُ عليُّ كاشفُ الغطاءِ قَطَعَ بعضُ العُلَماءِ بصدوره، قالَ في " النّورِ السّاطعِ " : ((ما رواه المشايخُ الثلاثةُ في الغيبةِ وإكمالِ الدّينِ والإحتجاجِ في التّوقيعِ الشّريفِ لإسحاقِ بنِ يعقوبَ الذي قالَ فيه المرحومُ الشّيخُ مُحَمَّدُ طه نجف: إنّه مقطوعٌ به أو كالمقطوعِ (وأما الحوادثُ الواقعةُ فارجعوا فيها إلى روايةِ حديثنا ، فإنّهم حجّتي عليكم وأنا حجّةُ الله))) [النّورُ السّاطعُ في الفقهِ النّافعِ 2: 380] .. هذا بيانٌ مختصرٌ عن سنَدِ الحديثِ وفيه تفصيلٌ أكثرَ.

وأما المقصودُ برِوايةِ الحديثِ الواردِ ذكْرُهُم في متنِ الحديثِ فهمُ العُلَماءِ والفُقهاءِ الذينَ يَسْتنبطونَ الأحكامَ من أحاديثِهِم (عليهمُ السّلامُ) وليسَ مُطلقَ الرّوايةِ ، قالَ المُحقّقُ النّراقيُّ في " مُستندِ الشّيعةِ " : ((الظّاهرُ المُتبادرُ منه : الرّاوي للحديثِ ، المُستنبطُ المُستخرجُ منه الأحكامَ على الطّريقِ الذي إرتضاهُ الشّارعُ وأمرَ به ، لا مُطلقاً)) . [مُستندِ الشّيعةِ 17: 25]

وفي تعليقٍ للسّيّدِ الخوئيِّ (قُدسَ سرّه) على التّوقيعِ المذكورِ ، قالَ : ((وأظهرُ منها قولُهُ (عليه السّلامُ) في روايةِ إسحاقِ بنِ يعقوبَ : « وأما الحوادثُ وذلكَ لأنّ الحوادثَ الواقعةَ قد لا تكونُ منصوصةً فلا يُمكنُ أن يُجابَ فيها إلاّ بالإجتهدِ وإعمالِ النّظرِ . وأما التّعبيرُ فيها بروايةِ الحديثِ دونَ العُلَماءِ أو الفُقهاءِ ، فلعلَّ السّرَّ فيه أنَّ عُلَماءَ الشّيعةِ ليسَ لهمُ رأيٌ من عندِ أنفسهم في قبالةِ الأئمّةِ (عليهمُ السّلامُ) فإنّهم لا يَسْتندونَ إلى القياسِ والإستحسانِ والإستقراءِ النّاقصِ وغيرِ ذلكَ ممّا يَعتَمِدُ عليه المخالفونَ ، وإنّما يُفتونَ بالرواياتِ المأثورةِ عنهم (عليهمُ السّلامُ) فهمُ في الحقيقةِ ليسوا إلاّ روايةَ حديثِهِم)) . [شرحُ العروةِ الوثقى - الموسوعةُ - 1: 71]

ودُمتمُ سالميّنَ.